

مسح أولي لحلول الدولة الواحدة للقضية الفلسطينية: المقترحات، والقابلية للتطبيق، والتقبل الشعبي

حسان عمران



مسح أولي لحلول الدولة الواحدة للقضية الفلسطينية: المقترحات، والقابلية للتطبيق، والتقبل الشعبي

حسان عمران

منتدى الشرق مؤسسة غير منحازة حزبيا تجاه قضايا السياسات. الأراء والرؤى المعبر عنها في هذه النشرة تنتمي إلى صاحبها ولا تعكس بالضرورة توجهات منتدى الشرق. حقوق النشر تعود إلى منتدى الشرق ٢٠١٨
جميع الحقوق محفوظة

التصميم والقالب من تصميم: جواد أبازيد
لا يمكن إعادة طباعته بشكل كلي أو جزئي، دون موافقة مسبقة من منتدى الشرق. وإذا تم إستعمال أي جزء من المنشور، يجب ذكر كل من المؤلف ومنتدى الشرق. العنوان: حي يني بوسنة. شارع ٢٩ أكيم. فيزيون بارك، مبنى أ واحد. الدور: ٦. الرقم البريدي: ٣٤١٩٧. بهاتشلي إيفلر/إسطنبول/تركيا.

رقم الهاتف: ٠٠٩٠٢١٢٦٠٣١٨١٥

رقم الفاكس: ٠٠٩٠٢١٢٦٠٣١٦٦٥

الإيميل: info@sharqforum.org



المحتوى	
٤	الملخص
٤	المقدمة
٦	مسرد مفاهيمي للأطر المقترحة
٧	مقترحات لحل الدولة الواحدة
٧	اللا حل: الإصهار الإسرائيلي
٩	دولتان بلا تقسيم: أرض واحدة، دولتان، ثلاث حكومات
١١	نموذج صوت واحد لكل ناخب
١٢	الرؤى المنطلقة من الحقوق، مقترحات الدولة الفلسطينية الواحدة
١٥	تقييم الحلول
١٩	السيناريوهات: إلى أين نتجه؟
٢٠	المراجع
٢٢	عن الكاتب
٢٢	عن الشرق



ملخص: أصبح حل الدولتين ومنطق التقسيم بين فلسطين وإسرائيل يُنظر إليه، على نطاق واسع، وكأنه قد عفا عليه الزمن. وشهدنا عودة ظهور منطق «الدولة الواحدة» - الذي كان مستبعداً تماماً في اتفاقية أوسلو والمفاوضات التي تلتها. وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح الأطر النظرية لبعض صور حل الدولة الواحدة (ثنائية القومية، ونظام المحاصصة **consociationalism**، والتعددية الثقافية، والكونفدرالية) ثم تقسمهم إلى أربع فئات بناءً على الحلول التي يقدمونها للقضايا الرئيسية المتنازع عليها مثل: القدس، وقضية اللاجئين، وكذلك المواقف السياسية لمقترحيها. وتقترح الدراسة تقسيم هذه المقترحات إلى أربع فئات: أولاً، المقترحات الإسرائيلية بالأصهار، والتي تهدف إلى القضاء على الهوية الفلسطينية وتعزيز الوضع الراهن لدولة إسرائيلية واحدة، يكون فيها الإسرائيليون مواطنين من الدرجة الأولى، بينما يكون العرب - في أحسن الأحوال - مواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة. ثانياً، مقترحات بكونفدرالية تهدف إلى تقاسم نفس الأرض مع احتفاظ كل مجتمع بهويته الخاصة. ثالثاً، المقترحات الموحدة، التي تقترح دمج الهويتين معاً لتكوين هوية مشتركة جديدة. رابعاً، المقترحات الفلسطينية الأصلية المبنية على وعود بريطانيا - التي وردت في «الورقة البيضاء» عام ١٩٣٩ - والموقف الأصلي لمنظمة التحرير الفلسطينية وهو المناداة بدولة فلسطينية واحدة لكل من العرب - مسلمين ومسيحيين - واليهود. وأخيراً، تتناول الدراسة السيناريوهات المحتملة بناءً على قراءة عامة لمسارات العمل الحالية.

هذا الموضوع مترجم عن منتدى الشرق.

المقدمة:

بدأ حل الدولتين في التراجع منذ وصول نتانيا هو إلى رئاسة وزراء إسرائيل لأول مرة عام ١٩٩٧، وفي الآونة الأخيرة، مع التوسع الاستيطاني المكثف والسياسات الإسرائيلية الرامية إلى تفويض حل الدولتين على غرار قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، فإن منطق التقسيم قد مات، ومع كل الوعود بحل الدولتين. وقد تعزز هذا كثيراً بانتخاب ترمب رئيساً للولايات المتحدة، الوسيط التاريخي لمفاوضات السلام. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت دائماً منحازة للجانب الإسرائيلي، إلا أنها ظلت - نظرياً على الأقل - ملتزمة بفكرة حل الدولتين لإنهاء هذا الصراع. لكن الإدارة الجديدة تتجنب حتى مجرد استخدام المصطلح^١.

وتلقائياً، بدأت دراسة الحلول الأخرى وترويجها كبديل لملء «فراغ الخطاب»، وفوق ذلك جاءت حلول لا تتطلب التقسيم، مثل «حل الدولة الواحدة». وتوضح هذه الدراسة أنه لا توجد صيغة واحدة من حل الدولة الواحدة، بل العديد من الصيغ المختلفة. وتقسم الدراسة هذه الحلول إلى أربعة فئات، وكل فئة لها سماتها المميزة وتوافقاتها في القضايا الرئيسية، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه داخل كل فئة توجد اختلافات في الآراء حول بعض القضايا في كثير من الأحيان. الفئة الأولى هي حلول اليمين الإسرائيلي، التي تطالب بـ «إغلاق الملفات» لإنهاء النزاع؛ والثاني هو الحل الكونفدرالي؛ والثالث هو حل دولة واحدة بهوية جديدة؛ وأخيراً هناك المطلب التاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية بدولة واحدة، قبل تبنيها برنامج «النقاط العشر» وقبولها منطق التقسيم.

إن اكتساب منطق الدولة الواحدة زخماً في الآونة الأخيرة لا يعني بالضرورة أنه جديد؛ فهو بالأحرى المطلب الأصلي والأول لكل طرف من أطراف القضية: بريطانيا العظمى أثناء الانتداب، الفلسطينيون العرب تحت الانتداب البريطاني، وفيما بعد منظمة التحرير الفلسطينية، وبعض الأصوات اليهودية.

١- هذه المقالة مقتبعة من مقال أكبر، لم ينشر بعد، حول الصراعات المتقاطعة المتزايدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد يوجد تشابه في النص. وجهات النظر التي أعرب عنها في المقال تعود للكاتب تماماً.

في عام ١٩٣٩، واستجابة للثورة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٣٦، أصدرت بريطانيا العظمى، بصفتها سلطة انتداب، ما أطلق عليه «الكتاب الأبيض» تتعهد فيه بأن تحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وإقامة دولة فلسطينية على كافة الأراضي الفلسطينية التاريخية (أي حدود الانتداب) لجميع مواطنيها: مسلمين ومسيحيين ويهود.

إن اكتساب منطلق الدولة الواحدة زخماً في الآونة الأخيرة لا يعني بالضرورة أنه جديد؛ فهو بالأحرى المطالب الأصلي والأول لكل طرف من أطراف القضية: بريطانيا العظمى أثناء الانتداب، الفلسطينيون العرب تحت الانتداب البريطاني، وفيما بعد منظمة التحرير الفلسطينية، وبعض الأصوات اليهودية

وبعد أن أنهكتها الحرب العالمية الثانية، تخلت بريطانيا عن تنفيذ وعودها ومسؤوليتها كقوة انتداب، وأحالت القضية، من طرف واحد، إلى الأمم المتحدة المنشأة حديثاً. في عام ١٩٤٧، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٨١، الذي أصبح يعرف باسم خطة التقسيم، والتي تقترح تقسيم فلسطين لأول مرة إلى دولتين (دولة عربية ودولة يهودية) مع اتحاد اقتصادي.

وفي عام ١٩٦٤، أعلن الميثاق الوطني الفلسطيني في المادة ٧ أن «اليهود من أصل فلسطيني يعتبرون فلسطينيين إذا كانوا على استعداد للعيش بسلام وإخلاص في فلسطين». في وقت لاحق، في المجلس الوطني الخامس لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي انعقد في فبراير/ شباط ١٩٦٩ حيث انتخب ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية، صدر قرار يؤكد أن هدف منظمة التحرير الفلسطينية هو «إقامة مجتمع حر وديمقراطي في فلسطين لجميع الفلسطينيين سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهود»².

وكانت اتفاقيات أوسلو في عام ١٩٩٣ بمثابة عودة لاستراتيجية التقسيم التي تقول بتقسيم فلسطين وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بالإضافة إلى الاعتراف المتبادل مع الاتفاق على التفاوض حول القضايا الرئيسية: سحب القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية وغزة، ووضع القدس، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، والحدود والمستوطنات.

ومع وصول نتانيا هو للسلطة عام ١٩٩٦، وانتهاء الفترة الانتقالية (المحددة في أوسلو الثانية) عام ١٩٩٩، دون حل أي من القضايا الرئيسية، كتب إدوارد سعيد - الذي يعتبره البعض والداً فكرياً «لحل الدولة الواحدة» - مقالاً يدعو فيه إلى إقامة دولة واحدة من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط للعرب - مسلمين ومسيحيين - واليهود. منذ ذلك الحين بدأت العديد من الأسماء البارزة في الدعوة لهذا الحل.

ومع إدراك إسرائيل لما أسماه المثقفون الإسرائيليون بـ «التهديد الديموغرافي»، وإنهاكها بالهجمات الفلسطينية المستمرة، قررت الانسحاب أحادي الجانب من غزة عام ٢٠٠٥، وتعزيز وجودها في الضفة الغربية.

سمح وصول الرئيس ترمب إلى السلطة في عام ٢٠١٧، لرئيس الوزراء الإسرائيلي نتانيا هو الاستمرار بثقة في سياسته المتعلقة بالمستوطنات، وتحويل المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية فعلياً إلى جيوب أو أحياء معادية وتقويض أي فرصة لدولة فلسطينية قادرة على البقاء. وعلى الرغم من أن الزعماء الإسرائيليين «اليساريين» لم يدعوا إلى وقف إنشاء المستوطنات، ناهيك عن تفكيكها، إلا أن هذه المستوطنات أيضاً توسعت توسعاً ضخماً في ظل حكومة يمينية.

وكانت اتفاقيات أوسلو في عام ١٩٩٣ بمثابة عودة لاستراتيجية التقسيم التي تقول بتقسيم فلسطين وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بالإضافة إلى الاعتراف المتبادل مع الاتفاق على التفاوض حول القضايا الرئيسية

وكانت اتفاقيات أوسلو في عام ١٩٩٣ بمثابة عودة لاستراتيجية التقسيم التي تقول بتقسيم فلسطين وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بالإضافة إلى الاعتراف المتبادل مع الاتفاق على التفاوض حول القضايا الرئيسية وحل الدولتين.

مسرد مفاهيمي للأطر المقترحة

ثنائية القومية

تعني ثنائية القومية - كما يوحي الاسم - توحيد دولتين في نظام سياسي واحد. كانت نظرية القومية الثنائية نظرية سياسية استخدمت للحالة الفلسطينية خلال فترة الانتداب البريطاني بين 1922-1948 والتي دعت إلى إقامة دولة واحدة، تراث الانتداب البريطاني في فلسطين، لجميع مواطنيها: المسلمين والمسيحيين واليهود³.

يبدو أنه بحسب الوضع الراهن، لم يتبق سوى الضم الرسمي للضفة الغربية أو المنطقة ج - وهو مسألة وقت لا أكثر - لإعلان الوفاة الرسمية لاستراتيجية التقسيم وحل الدولتين

ومن عجيب المفارقات أن الاقتراح الأصلي لهذا الحل جاء من داخل الجالية اليهودية في فلسطين خلال الانتداب البريطاني في عام 1946، حيث قدّم بعض المثقفين اليهود الاقتراح للجنة التحقيق الأنجلو-أمريكية التي اقترحت بدورها أن «اليهود لن يهيمنوا على العرب والعرب لن يهيمنوا على اليهود»، وأن «فلسطين لن تكون دولة يهودية ولا دولة عربية».

ويقال إن الحاج أمين الحسيني، الذي يعتبره البعض «أول رئيس لفلسطين»، قد أيد فكرة قيام دولة ثنائية القومية بمجتمعين منفصلين: العرب واليهود⁴.

اختفت هذه الحجج بعد قيام إسرائيل، لكنها عادت إلى السطح بعد حرب 1967، ومرة أخرى بعد الانهيار الواضح لحل الدولتين.

وقد توصلت غادة الكرمي، واحدة من أنصار حل الدولة الواحدة، إلى وصف واضح لما ينطوي عليه وجود دولة ثنائية القومية:

«في دولة ثنائية القومية، يتعايش الفلسطينيون واليهود كمجتمعين منفصلين في نظام فيدرالي. كل شعب يدير شؤونه الخاصة بشكل مستقل ويضمن له الحق القانوني في استخدام لغته ودينه وتقاليده. ويشارك كلاهما في الحكومة في برلمان واحد، يهتم بالمسائل فوق الطائفية: كالدفاع والموارد والاقتصاد وما إلى ذلك»⁵.

نظام المحاصصة consociationalism

أحد أشكال آليات «تقاسم السلطة» المصممة لغرض إصلاح التشرذم المجتمعي على أسس عرقية أو دينية. وقد صُممت هذه الصيغة من الحكم لضمان بقاء الديمقراطية في المجتمعات شديدة التشرذم ونبذ العنف وفقاً لنظم تقاسم السلطة هذه. ويتعارض هذه المفهوم مع مفهوم ديمقراطية الأغلبية، حيث تعمل المحاصصة على دمج الأقليات وليس اصهارها. والملامح الأربعة الرئيسية للمحاصصة هي: وجود ائتلاف كبير بين العناصر الرئيسية في المجتمع، وحق النقض المتبادل لجميع المجتمعات؛ مما يستلزم حدوث الإجماع في أي شأن يتعلق بالقضايا الرئيسية، والتمثيل النسبي، حيث تحصل كل مجموعة على حصتها من المقاعد والمناصب وفقاً لنسبتها من السكان، وليس الأصوات وحدها، واستقلال ذاتي لكل فئة يسمح بوجود العديد من القوانين المجتمعية القائمة على أساس ثقافي⁶. في حالة فلسطين، كان هذا الحل هو مطلب المواطنين العرب في إسرائيل، وبدأ يُنظر إليه باعتباره آلية ممكنة لدولة واحدة في المستقبل.

التعددية الثقافية

يصف هذا المصطلح وجود ثقافات متعددة داخل المجتمع نفسه. وكفلسفة سياسية فهو يشمل الأيديولوجيات والسياسات التي تتبنى فكرة «طبق السلطة» أو «الفيسفساء الثقافية» على عكس فكرة «بوتقة الانصهار» للاختلافات الثقافية. فهو يشجع الحفاظ على الاختلافات الثقافية التي توجد داخل نفس النظام⁷.

الكونفدرالية

يمكن تعريف الاتحاد الكونفدرالي بأنه اتحاد مجموعة من الوحدات السياسية أو الدول المستقلة ذات السيادة بهدف تكوين نظام عمل موحد فيما يتعلق بالدول الأخرى. وتختلف طبيعة العلاقة بين الدول التي تشكل اتحادًا كونفدراليًا اختلافًا كبيرًا. وكذلك، فإن العلاقة بين الدول الأعضاء والحكومة الفيدرالية وتوزيع السلطات فيما بينهما متباينة للغاية. فبعض الاتحادات أقرب إلى دولة موحدة، في حين تكون الأخرى أشبه بمنظمة دولية. وتعمل السلطات الفيدرالية من خلال حكومات الدول الأعضاء بدلاً من التفاعل المباشر مع المواطنين.

يعني الاتحاد الكونفدرالي وجود دولتين، أو أكثر، تتفق على إنشاء ما يمكن اعتباره «حكومة ثالثة» لتنظيم سياساتهم الاقتصادية والخارجية والدفاعية المشتركة، مع الإبقاء على درجة عالية من الحكم الذاتي المحلي⁸.

مقترحات لحل الدولة الواحدة

يتنقل هذا الجزء بين كل الحلول غير الانفصالية، واضعًا خارطة لها، والأهم، مصنّفًا لها في أربعة أقسام بناء على معايير معينة، وبشكل خاص مكانة المقترحين لها، ومواقفهم من القضايا محل النزاع.

الأقسام الأربعة للحلول هي: 1. المقترحات الإسرائيلية للإصهار والتي تهدف إلى محو الهوية الفلسطينية وتعزيز الوضع الراهن لدولة إسرائيلية واحدة لمواطنين درجة أولى يهود وعلى أفضل الأحوال مواطنين درجة ثانية أو ثالثة عرب. 2. المقترحات الاتحادية (الكونفدرالية) التي تهدف إلى الاشتراك في الأرض مع الإبقاء على هويات منفصلة. 3. المقترحات الوحوية بصهر هويتيهما وبناء هوية جديدة، وأخيرًا 4. المقترحات الفلسطينية الأصلية القائمة على الوعد البريطاني المُخلف المنصوص عليه في «الكتاب الأبيض» وعلى الموقف الأصلي لمنظمة التحرير الفلسطينية بدولة فلسطينية واحدة للعرب سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهود.

حلّ اللا حلّ: تصور الإصهار الإسرائيلي

النوع الأول من المقترحات يشبه ما يتبناه التيار الرئيسي من السياسيين الإسرائيليين⁹. منذ سنوات قليلة، كان ليعتبر مجرد مناقشة هذا الاختيار في الكنيست مثلًا ضربًا من الجنون. على الرغم من ذلك، فالآن أصبح وعدًا انتخابيًا كبيرًا من قبل أكبر حزب إسرائيلي ومدعومًا من قبل الأغلبية في الكنيست. لا يدعم أحد خارج إسرائيل مثل تلك المقترحات، لكن تبدو الأحزاب اليمينية الإسرائيلية، بلا أي ضغط داخلي أو خارجي يذكر، شديدة الإصرار على هذا الأمر.

تضم مجموعة المقترحات حول الإصهار استراتيجيات وإجراءات تهدف إما إلى ضم الضفة الغربية بأكملها، وإما بعض الأجزاء الكبيرة منها (المنطقة أ، أو المنطقتين ب و ج؛ الأولى تمثل 60% والثانية 22% من الضفة الغربية)، بلا تغيير في التركيبة الديموغرافية الإسرائيلية، أي الإبقاء على السيطرة والهيمنة اليهودية. إذن فالأمر هو الحصول على «أرض إسرائيل» بدون دفع الضريبة الديموغرافية التي ستأتي مع ضم الفلسطينيين للأمة. توضح النقاط التالية موقفهم من القضايا الرئيسية في الصراع:

يعني الاتحاد الكونفدرالي وجود دولتين، أو أكثر، تتفق على إنشاء ما يمكن اعتباره «حكومة ثالثة» لتنظيم سياساتهم الاقتصادية والخارجية والدفاعية المشتركة، مع الإبقاء على درجة عالية من الحكم الذاتي المحلي

● **الحدود، السيادة، والدولة الفلسطينية:** هذه المقترحات تقدم تصورًا واضحًا لهذه القضايا: لا دولة فلسطينية غرب نهر الأردن، وبالتالي لا مشكلة حدود. وحتى لو لم يتم ضم إلا المنطقة ج (60% من الضفة الغربية)، أو المستوطنات وما حولها من المناطق (للاعتبارات الأمنية)، فإن هذا يعني ألا يمكن لدولة فلسطينية أن توجد على الضفة الغربية من النهر. فإن مجرد وجودها سيعني انتهاك السيادة الإسرائيلية على «أراضيها». وستجعل الوضع الراهن الرسمي للمدن الفلسطينية أنها مجرد جيوب منفصلة عن بعضها. وسيصبح الكلام عن الموارد الطبيعية بلا معنى بما أن إسرائيل ستكون «ممارسة سيادتها على أراضيها».

● **المستوطنات:** لن تعود المستوطنات «مستوطنات» بل ستصبح جزءًا «أساسيًا» من دولة إسرائيل. بعض الأحزاب وأعضاء الكنيست ينادون بضم مستوطنة معالي أدوميم وغيرها من المستوطنات الكبيرة، بينما يريد آخرون ضم الأولى فقط. ومع ذلك، فإن الخطاب المتطرف المتصاعدي جعل ذلك أقل مما للناخبين أن يقبلوا بالمستوطنات فقط دون المنطقة ج بأكملها على الأقل.

● **القدس:** «القدس ليست على طاولة التفاوض» هذا ما قاله ترمب بوضوح بعد إعلان نقل سفارته إلى القدس. من الجلي أن هناك إجماع في خطاب التيار الرئيسي الإسرائيلي أن القدس الموحدة هي عاصمة دولتهم.

● وضع الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة:

○ في الضفة الغربية، بما فيها القدس: تتنوع المقترحات في مقاربتها لهذه القضية بسبب: (١) تعقيدها الديموغرافي (٢) صورة إسرائيل عالميًا¹⁰. فمن ناحية، لا يريد أي حزب إسرائيلي من التيار الرئيسي أن يحمل المزيد من الفلسطينيين جواز السفر الإسرائيلي و«يهدد الهوية الإسرائيلية كدولة يهودية»¹¹، ولكن من ناحية أخرى، فإنهم يعلمون جيدًا أنه إذا لم يوجد حل لفلسطيني الضفة الغربية، أو على الأقل مفاوضات سطحية، فلا يمكن لأي آلة دعائية أن تجمل صورة نظام عنصري بوضوح شبيه بنظام الفصل العنصري الجنوب أفريقي.

ولذلك فإن الأغلبية تسعى إلى ضم المنطقة ج (التي هي بلد أقل من ١٠٠ ألف فلسطيني) وإعطائهم الجنسية الإسرائيلية. بإضافتهم إلى فلسطيني القدس، فإنهم سيبلغون نحو ٣٠٠-٣٥٠ ألف نسمة. وليس لهذا الرقم تأثير يذكر على التركيبة الديموغرافية الإسرائيلية.

بالنسبة لمن في المنطقتين ب و أ، فيمكن أن تبقى حالتهم المدنية كمواطنين فلسطينيين يعيشون تحت كيان حكم ذاتي فلسطيني كاذب بحاكم واحد أو ربما أكثر. لطالما كان ربط الفلسطينيين في المنطقة أ بالأردن طموحًا للإسرائيليين، لكن رفض كلا القيادتين الفلسطينية والأردنية لهذه الفكرة كان حاسمًا.

يمكن منح حرية حركة محدودة للفلسطينيين (في فلسطين التاريخية أو ببساطة الضفة الغربية)، لكن من المرجح أن يتم ذلك على أساس نظام ضمان «اجتماعي» أو «أمني» للتأكد من أن الشعب الفلسطيني لا يمثل خطرًا أمنيًا تحت التركيبة الجديدة.

○ في غزة: كان «الخطر الديموغرافي» أحد أهم محركات فك الارتباط أحادي الجانب عن غزة في ٢٠٠٥. إذن فإن الإسرائيليين واضحين في عدم ربط شعب غزة بأي شكل بإسرائيل. وإذا أقامت «صفقة القرن» دولة فلسطينية في غزة، فإن إسرائيل لن تمنع طالما كانت هذه الدولة تحت سيطرتها العسكرية.

● **اللاجئون (الفلسطينيون المنفيون قصرًا):** تخلق جميع التيار الإسرائيلي العام تقريبًا عن اعتبار قضية اللاجئين قضية من الأساس. فالحل دومًا تطبيع وضعهم حيث كانوا؛ في لبنان، سوريا، الأردن... الخ.

● **الاعتراف المتبادل وإنهاء المطالبات:** وهذا يمكن الاتفاق عليه في تركيبة جديدة مع دولة فلسطينية مستقبلية في غزة، ولكن بدون أولئك الذين في الضفة الغربية.

● **الاقتصاد، العمل، والموارد:** سيبقى الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية تابعًا للاقتصاد الإسرائيلي، والصادرات الفلسطينية؛ مثل الأحذية وزيت الزيتون، سيتم تصديرها «من إسرائيل». سيبقى الشيكال العملة الوحيدة بين النهر والبحر. ستكون العمالة الفلسطينية جزءًا أكبر في الاقتصاد الإسرائيلي من ذي قبل، ولكن يمكن أن تقام أيضًا على نظام من «الضمان الاجتماعي». تحت هذه التركيبة، فإن كل الموارد الطبيعية ستكون تحت تصرف الحكومة الإسرائيلية.

● **هوية الدولة:** بما أنها كانت اعتبارًا مهمًا لكل الأحزاب، فإن هذا التوجه يؤكد حازمًا على هوية دولة واحدة (إسرائيلية) كدولة يهودية تحتوي على أقلية عربية فلسطينية من الدرجة الثانية.

إن الدعم لمثل هذه المقترحات جاء فقط من داخل إسرائيل، حتى أن اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة لا يبدو أنه يدعم هذه الرؤى¹².

أظهر استفتاء¹³ أجرته صحيفة هآرتز أن ٤٢% من الإسرائيليين يدعمون ضم الضفة الغربية، بمن فيهم مؤيدو حل الدولتين. هذا الاتجاه الخطي يوشي بالمزيد من التأييد للضم مع مرور الزمن. يلخص الجدول التالي موقف الائتلاف الحاكم من الضم.

الحزب	القائد	النسبة المئوية	المقاعد (120)	موقفه من سياسة ضم الأراضي
الليكود	بنيامين نتانياهو	26.46%	35	ضم المنطقة ج ، مع بعض الأصوات التي تدعو إلى ضم الضفة كاملة
شاس	أريا ديري	5.99%	8	نفس موقف الليكود
يهדות هتوراة	يعكوف ليتزمان	5.78%	8	المستوطنات هي معاقلمهم
إسرائيل بيتنا	أفيجدرو ليبرمان	4.01%	5	ضم الجيوب الفلسطينية شبه المستقلة، مع إمكانية طرد عرب إسرائيل
اليمين الموحد	رافي بيرتز	3.7%	5	ضم كامل الأراضي
كولانو	موشيه كحلون	3.54%	4	غير واضح
المجموع		49.48%	65	

جدول ١: الإئتلاف الحاكم، وزنهم في الكنيست، وموقفهم من الضم.

دولتان من دون تقسيم: أرض واحدة بدولتين وبثلاث حكومات¹⁴

بالنسبة للبعض، فإن فكرة الاتحاد الكونفدرالي مجرد «مسألة تسلسل» بافتراض استمرار حركة الأحداث الحالية في نفس الاتجاه.

لطالما اعتبرت فكرة الاتحاد الكونفدرالي بديلاً ملائماً لنموذج حل الدولتين الفاشل¹⁵. مع ذلك، فإن الفكرة قد ظهرت قبل ذلك بزمان بعيد. إبان عصر الانتداب البريطاني، اقترح كثيرون اتحاداً كونفيدرالياً مع اتحاد اقتصادي، وقد اقترح قرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة عام 1947 صيغة مشابهة. في الثمانينات، أصبح هذا المبدأ متعلقاً بالاتحاد الأردني-الفلسطيني لا الإسرائيلي-الفلسطيني. في عام ١٩٨٧، نوقشت فكرة شبيهة بين الملك حسين وشمعون بيريز («اتفاقية لندن») ولكنها فشلت في التحقق. عندما انتخب المعارض للسلام بينيامين نتانياهو في عام ١٩٩٦، خلص إدوارد سعيد إلى أن نموذج حل الدولتين لم يعد له فرصة، وأن الدولة الواحدة في شكل اتحاد كونفيدرالي كانت الطريق للأمام.

أسماء فلسطينية قليلة دعمت الفكرة، ولكن شلومو بن عمي زعم في مقابلة أن ياسر عرفات قد قبل فكرة اتحاد كونفيدرالي مع إسرائيل في منتصف التسعينات إذا كانت الأردن ولبنان جزءاً منه¹⁶.

منذ ذلك الحين، وقد جذبت الفكرة انتباه بعض النخبة الإسرائيلية وقليل من الفلسطينيين. أسماء مثل شلومو بن عمي¹⁷، وزير خارجية سابق، ويوسي بيلين، أحد مهندسي اتفاقيات أوسلو، كتبوا ودافعوا بقوة عن الفكرة. وحتى الرئيس الإسرائيلي الحالي رؤوفين ريفيلين¹⁸ أعلن تبنيًا غير واضح للفكرة. ومؤخرًا أسس عدد من الأكاديميين والكتاب منتدى لدعم الفكرة تحت اسم «الاتحاد الإسرائيلي الفلسطيني-IPC»¹⁹. بل ذهبوا بعيداً إلى أن يقدموا دستوراً مكتوباً يوضح العمليات الانتخابية والتشريعية والتنفيذية لهذا الاتحاد المحتمل²⁰²¹.

ضمن هذا العنوان العريض، تختلف المقترحات حول تفاصيل معينة، لكن تشترك في نفس الإطار والمبادئ العامة من أجل حل النزاع وتأسيس اتحاد كونفدرالي إسرائيلي فلسطيني: ويكون فيه إما ثلاث حكومات، فلسطينية للفلسطينيين، وإسرائيلية لليهود وحكومة كونفدرالية للاثنيين، أو دولتان منفصلتان ولكن بينهما تضافر عميق على كل المستويات. قد تتباين المقترحات قليلاً ولكن على مستوى التكامل، وسرعة التدرج، واللاجئين والأمن.

● الدولة، والحدود، والسيادة

تحت هذه الأطر، (إما أن يوجد ١) دولة واحدة، ولكن أكثر تعقيداً من مجرد نموذج صوت واحد لكل ناخب؛ دولة ذات ثلاث حكومات. (٢) الرؤية الأخرى هي وجود دولتين قوميتين منفصلتين ولكن تشتركان في نفس الأرض (فلسطين التاريخية). ستعود أسس التقسيم المفترض للأرض إلى خط هدنة ١٩٤٩. يمكن أن يكون هناك مقايضة لبعض الأراضي، تبعاً لبعض المقترحات، ولكن لن يكون هناك داع لذلك تحت هذه الصيغة، فأن حرية الحركة ستكون مكفولة مع قيود أمنية قليلة.

● الأمن والقوات المسلحة

تحت هذه الصيغة، تم تقديم مقترحات أن تكون الدولة الفلسطينية إما معتمدة جزئياً على إسرائيل فيما يتعلق بالأمن الخارجي، أو أن تكون الدولتان منزوعتي السلاح - مفترضين أن لن يكون ثمة سبب للنزاع.

● المستوطنات

لن يكون هناك داع لإخلاء المستوطنات بما أن الفريقين سيشتركا في نفس الأرض، وسيتمكن للفلسطينيين أن يبنوا أو يسكنوا في أي مدينة، أو قرية أو منطقة داخل حدود فلسطين أيام الانتداب/فلسطين التاريخية. يمكن للمستوطنين أن يُمنحوا وضع الإقامة الدائمة في الأراضي التي تحت حكم الحكومة الفلسطينية ولكن سيقومون بالتصويت للحكومة الإسرائيلية. ونفس الأمر فيما يتعلق بالفلسطينيين المقيمين في أراض تحكمها الحكومة الإسرائيلية.

● القدس

ستكون القدس عاصمة مشتركة، وستشارك الأماكن المقدسة على أساس قداستها عند الجميع.

● وضع الفلسطينيين داخل فلسطين التاريخية

سيكون الفلسطينيون أحراراً للعيش حيثما أرادوا داخل حدود فلسطين التاريخية، سواء كمواطنين فلسطينيين في حالة الكونفيدرالية المحدودة، أو كمواطني الاتحاد الكونفيدرالي الإسرائيلي الفلسطيني.

● اللاجئون (الفلسطينيون المنفيون قصراً)

ستنظم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم (داخل الأراضي المحكومة من قبل الحكومة الإسرائيلية) بالتلازم مع أعداد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية.

● الاعتراف المتبادل والمطالبات

سيكون على الشعبين والدولتين أن يعترفا بروابط بعضهما بأرض فلسطين، مع ضمان حرية الحركة لهما. وسيترك الفريقان ادعاءاتهما بالرابط والملكية الحصرية للأرض.

● الاقتصاد، العمالة، والموارد

اتحاد اقتصادي كامل مع حركة عمالة حرة تماماً (وفقاً لديناميكات السوق). ستكون العملة هي الشيكلي الإسرائيلي أو يتم تغييرها إلى ما يتفق الطرفان عليه.

● هوية الدولة ومؤسساتها

سيحتفظ الفلسطينيون والإسرائيليون بهويتيهما، فلسطين للعرب وإسرائيل لليهود، طالما أنهم يعملون داخل نفس الإطار. وتبعاً للنموذج المحدود، فإن الدولتين ستمثلان في الأمم المتحدة في المرحلة الأولى، ولكن تدريجياً سيكون لهما مجلس تشريعي مشترك، بينما يقترح النموذج الكامل أن يكون هناك وفد إسرائيلي فلسطيني واحد للأمم المتحدة من البداية.

باختصار، هذه الصيغ هي عن استبدال منطق التقسيم بمنطق التكامل، مع الإبقاء على هويتيهما المنفصلتين والحفاظ على بعض المؤسسات المتوازية.

نموذج صوت واحد لكل ناخب²²:

كما هو الحال في الفئة الثانية من المقترحات، لم يكن هذا النموذج أبداً جزءاً من أي مفاوضات أو مطالب رسمية من قبل أي من الطرفين. وقد نشرها بشكل أساسي بعض الناشطين المؤيدين للفلسطينيين والمؤيدين للسلام في جميع أنحاء العالم مع بعض التأييد الغامض والطفيف من قبل الدبلوماسيين السابقين الذين شاركوا في أوصلو. يأتي دعم هذا التوجه إما من أولئك الذين يعتقدون أن حل الدولتين قد مات عملياً، وأن هناك دولة واحدة فقط موجودة بالفعل بين النهر والبحر، وأنه لا يمكن لإسرائيل بأن «تصبح»²³ دولة عنصرية ويجب أن تكون شاملة كل أولئك الذين يعيشون هناك، أو أولئك الذين اعتقدوا في الأصل أن حل الدولتين كان غير عادل أو غير عملي.

وقد كان الداعم الأساسي لفكرة الدولة الديمقراطية الواحدة ناشطون وأكاديميون من أوروبا وأمريكا الشمالية وجنوب إفريقيا (كشاهد على تجربة الفصل العنصري، ومثال ناجح في تطبيق نموذج الدولة الديمقراطية الواحدة). شخصيات أكاديمية بارزة مثل إيلان بابيه، المؤرخ الشهير، وعالمة السياسة فرجينيا تيللي كانوا بين من دعموا هذا الحل²⁴. وقد أطلقت حملة باسم «حملة دولة ديمقراطية واحدة»، وتعرف اختصاراً بـ «ODSC»²⁵ تدعو إلى إقامة دولة ديمقراطية على أرض فلسطين التاريخية لكل من العرب واليهود على أساس المساواة. ومنذ إنشائها، اكتسبت أرضاً في أوروبا وأمريكا الشمالية وجنوب إفريقيا ويبدو أن العديد من الناشطين المؤيدين للفلسطينيين قد اشتركوا في برنامجها السياسي.

يأتي دعم هذا التوجه إما من أولئك الذين يعتقدون أن حل الدولتين قد مات عملياً، وأن هناك دولة واحدة فقط موجودة بالفعل بين النهر والبحر، وأنه لا يمكن السماح لإسرائيل بأن «تصبح» دولة عنصرية

كما أن بعض الأسماء الفلسطينية قد دافعت عن الفكرة، مثل: مصطفى البرغوثي، المرشح الرئاسي السابق ضد الرئيس عباس والأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية، وعلي أبو نعيمة، مؤسس الانتفاضة الإلكترونية. علاوة على ذلك، بدأت الفكرة تكسب مكانة بين المواطنين العرب في إسرائيل؛ فنانة الكنيست حنين زعبي، تنادي وتؤيد بشدة دولة ديمقراطية واحدة على غرار التي يدعو لها برنامج حملة ODSC، وعلى الجانب الآخر، فإن بعض جماعات حقوق الإنسان الإسرائيلية، وبعض الشخصيات اليسارية مثل جدعون ليفي، يؤيدون هذه الفكرة. وقد ذكر الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين²⁶ في أحد خطابه أن البديل لفكرة الدولتين سيكون حل الدولة الواحدة.

وقد عبر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن تأييده لهذه الفكرة²⁷، كما ألمح دينيس روس كذلك أن سياسات اليمين الإسرائيلي ستؤدي إلى دولة واحدة.

من ناحية أخرى، هناك اختلافات طفيفة بين المقترحات الخاصة بدولة واحدة في هذه الفئة وتلك الموجودة في الفئة الرابعة.

والخصائص الرئيسية لهذه الفئة من الحلول هي كما يلي:

الدولة والحدود والسيادة

● لن يكون هناك سوى دولة واحدة ذات سيادة على أرض فلسطين. سيتم تسوية الحدود مع الجيران، وخاصة مزارع الجولان وشبعا، بناءً على المفاوضات.

● الأمن والقوات المسلحة

لم يكن هناك الكثير من التنظير حول هذه المسألة من قبل أولئك الذين نشروا هذا المقترح، ولكن ما كان مفهوماً هو أن جهاز الأمن سيمثل جميع السكان، أي أن الفلسطينيين سيكونون جزءاً من تشكيله.

● المستوطنات

ستصبح مسألة المكان الذي يعيش فيه المواطنون مسألة بسيطة بالنظر إلى أنه ستكون هناك حرية مطلقة للحركة والاستيطان لجميع السكان على كامل أراضي فلسطين الانتداب.

● القدس

ستكون القدس تلقائياً عاصمة هذا الكيان، وسيتم تشارك الأماكن المقدسة.

● وضع الفلسطينيين داخل فلسطين التاريخية

سيكون جميع الفلسطينيين في الضفة والقدس وغزة مواطنون في هذه الدولة الواحدة.

● اللاجئون (الفلسطينيون المنفيون قسراً)

هناك اتفاق على حق الفلسطينيين في العودة إلى الوطن، لكننا سنجد اختلافاً في النبرة والمحتوى بين دعاة هذا النوع من الحلول؛ في حين أن «حملة دولة ديمقراطية واحدة» ODSC تدعو بقوة إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين، وجميع أولئك الذين أجبروا على الخروج من فلسطين في عام ١٩٤٨ وذريتهم، نجد أن البعض الآخر يدعو إما إلى «العودة النسبية» للاجئين أو العودة التدريجية التي يحكمها مبدأ «القدرة الاستيعابية»، وتعويض أولئك الذين لا يمكن إعادتهم إلى وطنهم.

● الاعتراف المتبادل والمطالبات

بموجب هذه الصيغة، سوف يعترف كل من العرب واليهود بعلاقة كل منهم بهذه الأرض وينهون مطالباتهم الحصرية، لأنهم يتشاركون بشكل أساسي كل ما طالبوا به.

● الاقتصاد والعمل والموارد

اقتصاد موحد يستخدم نفس الموارد، بما في ذلك الموارد البشرية، وعلى الرغم من ذلك فإن «حملة دولة ديمقراطية واحدة» ODSC تتحدث عن الفجوة الاقتصادية الموجودة حالياً على أرض فلسطين (بين العرب واليهود بشكل أساسي). ويمكن للسياسات الاقتصادية لهذه الدولة أن تقرأ هذه الفجوة من المنظور الاقتصادي وليس العرقي، وتعمل على المزيد من المساواة في التوزيع. وقد اقترح البعض أن العرب سيتوحدون في هذا الطلب مع اليهود الشرقيين (المزراحيين).

● هوية الدولة والمؤسسات

يبدو أن هذا المقترح يتجاوز الهويات الموجودة ويحاول إنشاء هوية جديدة لهذا الكيان الجديد. هذه الدولة لن تكون يهودية، لكنها ليست عربية. ما هو واضح جداً هو أنهم يعتقدون أنها يجب أن تكون علمانية وقائمة على المساواة المطلقة، بغض النظر عن العرق والقومية والدين. أما بالنسبة للصهيونية، فسوف تتلاشى تدريجياً مع عملية التحول الديمقراطي²⁸.

الرؤى المنطلقة من الحقوق: مقترحات الدولة الفلسطينية الواحدة

تجدر الإشارة، أولاً وقبل كل شيء، إلى أن فئة المقترحات هذه تتداخل إلى حد كبير مع الفئة الثالثة، ولكن تم فصلها إلى فئتين مختلفتين لوجود اختلافين أساسيين بينهما. الأول، هو الطريقة التي يُنظر بها إلى إسرائيل والصهيونية، والثاني، هو هوية هذه الدولة الواحدة وهويتها الجيوسياسية.

أولاً، يرى المنادون بهذه الصيغة أن إسرائيل هي الكيان الوحيد المتبقي من الحقبة الاستعمارية؛ دولة استعمارية حاولت القضاء على السكان الأصليين، ليس بهدف السيطرة على فلسطين فقط، بل وعلى المنطقة بأسرها. وتتجلى هذه المحاولة للسيطرة من خلال دعم الحركات الانفصالية وإنكفاء التوترات العرقية والطائفية والدينية في المنطقة. ولم تحاول إسرائيل أبداً إخفاء هذا، والعديد من خطب ومنشورات شخصيات بارزة في أجهزتها الأمنية تدعم هذا

الرأي. وثانياً، أن فلسطين كانت كياناً عربياً، وإن لم تكن كياناً مستقلاً، حتى قبل مجيء العرب المسلمين في القرن السابع الميلادي.

الفرق الرئيسي هو أن هذه الصيغة تدعو إلى قيام دولة فلسطينية الكيان الوحيد المتبقي من الحقبة الاستعمارية؛ واحدة للمسلمين والمسيحيين واليهود لتكون جزءاً من الوطن العربي، بعد تفكيك الصهيونية ومؤسساتها وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين الأصليين، ليس بهدف السيطرة على فلسطين فقط، بل وعلى المنطقة بأسرها

كان هذا الموقف هو الموقف الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ ففي عام ١٩٦٤، أقرت المادة السابعة من الميثاق الوطني الفلسطيني بحق «اليهود ذوي الأصول العربية» (يشكلون الآن حوالي 10% من اليهود في إسرائيل) في أن يصبحوا مواطنين فلسطينيين. وفي الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٦٩، والذي تم انتخاب أبي عمار خلاله، تم التأكيد على أن هدف منظمة التحرير الفلسطينية هو «إقامة مجتمع حر وديمقراطي في فلسطين لجميع الفلسطينيين سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهود». وظلت المنظمة على هذا الموقف حتى اعترفت عام ١٩٨٨ بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كأساس لإنهاء الصراع.

ويعتبر البعض أن فلسطين كانت قد أسست بالفعل على فلسطين التاريخية بأكملها خلال الانتداب البريطاني عليها، الذي ساوى بوضوح بين وضع فلسطين وأوضاع الدول المجاورة الأخرى، كالعراق وسوريا، والذين اعترف بهم مؤسسوا عصبة الأمم كدول، ولكنهم غير جاهزين بعد للحكم الذاتي. ومن الناحية القانونية لم يكن لبريطانيا القدرة على تغيير وضعها وكانت فلسطين موجودة كدولة لكل من العرب واليهود²⁹.

يجب أن يكون من الواضح أنه لم يحدث إجماع بين النخب الفلسطينية حول هذه القضايا، إلا أننا يمكننا التوصل إلى سمات محددة رئيسية لمتطلبات عموم الفلسطينيين من خلال ما يلي:

● الدولة والحدود والسيادة

ستكون فلسطين السيادية هي دولة العرب واليهود الذين يعيشون على أرض فلسطين التاريخية، مع الاعتراف بالحدود الموضوعة خلال الحقبة الاستعمارية والتي لا تزال معترف بها حتى يومنا هذا.

● الأمن والقوات المسلحة

تفكيك الصهيونية ومؤسساتها يستلزم تفكيك الجيش الإسرائيلي الحالي ووكالات الاستخبارات الداخلية والخارجية (الشاباك والموساد) وغيرهما من المؤسسات المماثلة. وبدلاً من ذلك، سيكون هناك جهاز أمني جديد يناسب الوضع الجديد.

● المستوطنات

بالنظر إلى أن حرية التنقل والإقامة محمية للجميع داخل حدود فلسطين، فلن تحتاج إلى تفكيك المستوطنات، لكن يجب ألا تظل بالضرورة يهودية بنسبة ١٠٠٪.

● القدس

القدس ستكون عاصمة الدولة والأماكن المقدسة ستكون مفتوحة للجميع.

● وضع الفلسطينيين داخل فلسطين التاريخية

سيتمتع الفلسطينيون ككيان واحد لأول مرة منذ عام ١٩٤٨، لكن تعريف الفلسطيني ذاته سيتغير؛ لأن اليهود سيعتبرون فلسطينيين مرة أخرى (كما كان الحال خلال الانتداب البريطاني).

• اللاجئون (الفلسطينيون المنفيين قسراً)

سيتم إعادة جميع اللاجئين الراغبين إلى الوطن وتعويضهم عن خسائرهم. أكد المؤرخ سلمان أبو ستة في إحدى دراساته الجغرافية أن ٨٥ % من منازل وأراضي اللاجئين لا تزال متاحة وهناك إمكانية لردها.

• الاعتراف المتبادل والمطالبات

مع التخلي عن الصهيونية سيُعتبر المواطنون اليهود يهوداً عرباً ويعيشون في وئام كما فعلوا منذ ألف عام في الأندلس والمناطق العربية الأخرى. وسيُعترف بانتماهم الديني للقدس.

• الاقتصاد والعمل والموارد

اقتصاد واحد قائم على التمييز الإيجابي لتعويض الفلسطينيين عن خسائرهم الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة الناتجة، ليس فقط عن الحرب، ولكن أيضاً عن استغلال الموارد الفلسطينية حصرياً من أجل رفاهية السكان اليهود وعرقلة الاقتصاد الفلسطيني.

• هوية الدولة والمؤسسات

ستكون فلسطين دولة ديمقراطية لجميع مواطنيها من المسلمين والمسيحيين واليهود، بينما تنتمي إلى الوطن العربي الكبير، وتكون عضوًا في جامعة الدول العربية. وتشمل اللغات الرسمية العربية والعبرية.

الفئات الأربعة				القضايا المتنازع عليها	
دولة فلسطينية واحدة	دولة واحدة موحدة	المقترحات الكونفدرالية	الإصهار الإسرائيلي		
لا حدود. دولة فلسطينية واحدة لكل العرب واليهود على كامل الأراضي الفلسطينية التاريخية.	كل الأراضي تتبع دولة واحدة.	أرض واحدة لدولتين كونفدراليتين، لا حدود، وسيادة للحكومة الكونفدرالية.	لا حاجة لحدود. سيادة إسرائيلية تامة على كامل الأراضي الفلسطينية.	1	الحدود، السيادة
مؤسسات أمنية جديدة للدولة الفلسطينية.	مؤسسات أمنية جديدة تمثل الجانبين بالتساوي.	إما مشاركة بالتساوي، وإما اعتماد فلسطيني على الحكومة الكونفدرالية الإسرائيلية.	سيطرة تامة لأجهزة الأمن الإسرائيلية. ويسمح بالحد الأدنى من التنسيق مع جهاز الأمن الفلسطيني.	2	الأمن، القوات المسلحة
يمكن الاحتفاظ بهم، بعد التأكد من عدم انتهاك حقوق السكان الأصليين.	كما كان الحال في السابق، مع ضمان عدم بقاء المستوطنات يهودية بشكل كامل.	لا حاجة لتفكيكها، لأن الفلسطينيين يمكنهم الاستقرار في أي مكان في فلسطين التاريخية.	تستمر في التوسع وتضم رسمياً.	3	المستوطنات
القدس عاصمة لدولة فلسطين.	القدس عاصمة موحدة.	القدس عاصمة لكلا الدولتين.	القدس الموحدة كعاصمة لإسرائيل.	4	القدس

5	الفلسطينيون في فلسطين التاريخية	تصنيف عرب ٤٨ كمواطنين درجة ثانية، و نزع كافة الحقوق السياسية لفلسطينيي الضفة، والاستبعاد التام لفلسطينيي غزة.	بقاؤهم في أماكنهم الحالية مع إمكانية تنقلهم واستقرارهم في أي مكان آخر.	حرية الحركة والاستقرار للعرب واليهود أينما يريدون داخل الحدود.	حرية الحركة والاستقرار للعرب واليهود أينما يريدون داخل الحدود.
6	اللاجئون	لا توجد فرصة للعودة، ولا حتى إعادة التوحد.	عودة محدودة، تتناسب مع عدد سكان المستوطنات.	عودة جميع اللاجئين، ودفع تعويضات للراغبين منهم.	عودة كاملة ولكن تدريجية حسب القدرة على الاستيعاب، أو عودة محدودة ودفع تعويضات لمن لا يسمح لهم بالعودة.
7	الاعتراف المتبادل وإنهاء المطالبات	لا اعتراف بالحقوق الفلسطينية.	اعتراف متبادل وتقبل كل طرف لمطالبات الآخر بحقوقه التاريخية في فلسطين	مع نبذ الصهيونية، سيصبح لليهود كامل الحقوق كمواطنين، وسيعترف بانتمائهم الديني للقدس.	التخلي عن المطالبات الاستثنائية.
8	الاقتصاد، العمل، الموارد	استمرار الاقتصاد الإسرائيلي في الهيمنة على الاقتصاد الفلسطيني. الشيكل هي العملة الرسمية. استمرار استغلال العملة الفلسطينية.	اقتصاد واحد يستخدم كل الموارد على أساس المساواة في الحقوق للجميع، ويظل الشيكل الإسرائيلي العملة الوحيدة.	اقتصاد واحد يستخدم كل الموارد على أساس التمييز الإيجابي لصالح الفلسطينيين، مع التركيز على اللاجئين، و تكون العملة هي الجنيه الفلسطيني(الجنيه الذي كان موجودًا خلال الانتداب البريطاني).	اقتصاد واحد يستخدم كل الموارد على أساس المساواة في الحقوق للجميع، مع إتاحة سياسات سد فجوة الثروة (الفلسطينيين والمزارعين اليهود)، ويتم إصدار عملة جديدة.
9	هوية الدولة والمؤسسات	هوية يهودية إسرائيلية تمامًا. و استمرار المؤسسات الإسرائيلية الحالية.	كل دولة كوفدرالية ستحتفظ بهويتها الخاصة، وتمثل الحكومة الكونفدرالية كلا الهويتين. واستمرار المؤسسات الأساسية مع بعض التعديلات.	العودة للهوية الفلسطينية السابقة التي كانت موجودة أثناء الانتداب البريطاني، وإعادة بناء المؤسسات.	هوية عربية-يهودية جديدة قائمة على اعتراف كل من الطرفين بحق الآخر في فلسطين، و اندماجهما معا في هوية واحدة، و إعادة بناء المؤسسات بناء على ذلك.

جدول ٢: ملخص للحلول الأربعة وموقفهم من القضايا الرئيسية.

تقييم الحلول

إن إيجاد حل لصراع شديد التعقيد، مستمر منذ قرن من الزمن، يعتبر مهمة مستحيلة. ولا يوجد حل مثالي، ولكن بعض الحلول أقل خطأ واختلالاً من غيرها. علاوة على ذلك، فإن تقييم هذه الحلول وتحديد المعايير الصحيحة- بالنظر إلى عدم التناسق الكبير وعدم التجانس بين الجمهور الذي يقوم بتقييمها- ليست بالمهمة السهلة. حاولت هنا أن أضع معايير معينة لتقييم هذه الحلول، دون أن أحاول أن أقيم أي منها أخلاقياً.

1 - القبول (كلا وجهتي النظر):

ستجد الفئة الأولى من المقترحات (الإصهار الإسرائيلي) تأييداً قوياً بين اليهود الإسرائيليين، وحتى بين اليسار المتأكل، طالما أنها تعد بالهيمنة الإسرائيلية المطلقة ديموغرافياً وسياسياً³⁰. ولكن من المتوقع، بطبيعة الحال، أن يقاوم الفلسطينيون هذا النوع من المقترحات؛ حيث ترى السلطة الفلسطينية وحماس والجهات الفلسطينية الفاعلة الأخرى هذه المقترحات كمقبرة للقضية الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين.

الفئة الثانية من المقترحات ستواجه صعوبة كبيرة في إقناع الرأي العام الإسرائيلي؛ فإسرائيل لا تواجه أي ضغوط تقريباً؛ لذا ففكرة المشاركة لا تبدو ضرورية للإسرائيليين. والفلسطينيون أيضاً، بعد أن رأوا الإسرائيليين بأعينهم لا يدفعون أجندة حل الدولتين للأمام، سيسألون: وما الذي سيجعلهم يدعمون هذا الخيار الآن؟! ومع ذلك، فالمجتمع الدولي سيجد هذا الحل جذاباً إذا توفر له دعم على أرض الواقع من الطرفين.

أما الفئتان الثالثة والرابعة، فسينظر لهما المثقفون الإسرائيليون على أنهما تهديد وجودي وبالتالي ستتم شيطنتهم علانية، لكنهما تكتسبان أرضية بين النخب مابعد الصهيونية. أما الفلسطينيون فيتحركون تدريجياً ناحية أي منهم، والرأي العام الفلسطيني، حالياً، إن لم يكن متعاطفاً مع أي منهم فهو، على الأقل، لن يجد سبباً لمعارضتهما؛ لأنهما تلبيان المطالب الأساسية للنضال. ويجد الرأي العام الدولي هذه الحلول أكثر الحلول أخلاقية؛ فهي تدعم الديمقراطية والمساواة وقيم التعددية الثقافية والتعايش السلمي وحتى التكامل. وعلى سبيل المثال: أظهرت دراسة أن الجالية اليهودية الأمريكية تميل ناحية حل الدولة الواحدة (الصيغة الثالثة)؛ إذا كان حل الدولتين قد مات³¹. والأهم من ذلك بالنسبة للمجتمع الدولي، أنه سيوضع حدٌ للصراع القديم الذي أدى إلى زعزعة استقرار المنطقة منذ عقود. ومع ذلك، فإن أتباع مبدأ "صراع الحضارات" لن يقبلوا هذه الحلول.

2 - القابلية للتطبيق:

ويعني هذا المعيار: القدرة على تحويل المقترح إلى خطة عمل فعلية.

أ- الحدود والأراضي

جميع هذه الحلول ستحل هذه القضايا بسهولة، باستثناء غزّة بالنسبة إلى الفئة الأولى.

ب- العدالة الانتقالية

من الواضح أنه لا توجد فرصة لتحقيق العدالة الانتقالية في الفئة الأولى، بل وحتى الثانية. الفئة الثالثة غير واضحة في هذه النقطة. أما الفئة الرابعة فترى أنه من الضروري تحقيق العدالة الانتقالية حتى يمكن فتح صفحة جديدة.

ج- نظام الحكم

المقترح الأول يعرّف إسرائيل بوضوح كـ«دولة فصل عنصري»، وسيطلب الثاني درجة عالية من التوافق حول شكل الهيئات التشريعية والتنفيذية، و سيشكل القضاء عقبة كذلك. بينما يبدو الثالث والرابع أقل تعقيداً وأكثر عملية من المقترحات الأخرى.

د- المؤسسات

في الحالة الأولى، ستفكك المؤسسات الفلسطينية أو تُعدّل وفقاً للنظام الجديد، بينما في الثانية ستدعم للنمو بطريقة تتوافق مع الترتيبات الجديدة، ولن يتم ذلك بسهولة إلا إذا توفرت الموافقة الإسرائيلية. أما بالنسبة للحالتين الثالثة والرابعة، فيجب تفكيك المؤسسات الإسرائيلية بشكل مباشر أو تدريجياً، وإعادة بنائها وفقاً للمعادلة الجديدة. فلن يجد الموساد والشاباك وجيش الدفاع الإسرائيلي مكاناً في الترتيبات الجديدة، مما يجعل من تنفيذها خطراً ثورياً إلى حد ما.

ه- الهوية الثقافية واللغة

يعتبر هذا السؤال أحد أصعب الأسئلة على الحلول الأربعة. هوية الدولة ستكون إسرائيلية في الحالة الأولى، و فلسطينية في الرابعة، ومزيج منهما معاً في الثانية، أما الحالة الثالثة فهي أكثر تعقيداً؛ حيث أنها تدعو- بطريقة غير مباشرة- لهوية جديدة للكيان الجديد تتكون من عناصر من كلا الهويتين. وفي الحالات الثلاث الأخير، ستكون كل من العربية والعبرية لغة رسمية.

3 - قدرة الدولة على البقاء:

يعني هذا المعيار قدرة الدولة على الحفاظ على قدرتها على البقاء بعد إنشائها.

أ- الأمن (داخلي وخارجي)

المقترح الأول سيكون بمثابة وصفة مثالية لاستمرار الصراع الحالي- وربما تصعيده؛ حيث أثبت الفلسطينيون خلال القرن السابق والحالي أنهم مصرون على استعادة حقوقهم. كان أحد أسباب فشل أو سلو أن نتائجها كانت قليلة جداً بالنسبة لطموحات الفلسطينيين ومطالبهم، ومع ذلك، فإن إسرائيل هي السبب الرئيسي لهذا الفشل برفضها استمرار التفاوض. والثاني يستلزم أن يعتمد الأمن الفلسطيني على الأمن الإسرائيلي. الثالث والرابع قد يؤديان إلى اشتباكات بين القوى المتطرفة في الجانبين.

ب- الاقتصاد

سوف تحافظ الصيغة الأولى- إن لم تزد- على الفجوة بين الفلسطينيين واليهود، في حين أن الصيغة الثانية لن تقدم الكثير لتعزيز القوة التنافسية الفلسطينية. تقرر الصيغة الثالثة بضرورة تعويض اللاجئين الفلسطينيين ولكنها تعتقد أن المساواة الاقتصادية ضرورية لتطوير الاقتصاد. وتقترح الصيغة الرابعة «تميزاً إيجابياً» يشبه تجربة تمكين السود بجنوب إفريقيا لتحقيق المساواة في القوة التنافسية لكليهما، أو على الأقل تعزيز الموقف الفلسطيني كتعويض عن الاحتلال الطويل، والفصل العنصري، واستغلال الاقتصاد الفلسطيني وإعاقته. يستنتج الخبراء الاقتصاديون أن السيناريو الرابع سيبطئ وتيرة النمو الاقتصادي، في حين أن الثلاثة السابقة ستضمن الهيمنة الاقتصادية اليهودية وتزيد من حالة عدم المساواة.

ج- الانسجام المجتمعي

الصيغة الأولى من شأنها أن تغذي الصراع المؤدي إلى مزيد من الانتفاضات. بينما من غير المرجح أن تحصل الصيغة الثانية على دعم شعبي وبالتالي فإن التفتت المجتمعي والاستقطاب سيكونان السمتان المميزتان في حالة تطبيقها. والثالثة والرابعة- بافتراض اتباع سياسات التكامل الاجتماعي- من الممكن أن يقللان من الاستقطاب الاجتماعي، إلا أنه من المحتمل التحول إلى سياسات اشتراكية، كما حدث في ماليزيا؛ لا شيء يمكنه أن يضمن النجاح التام لعملية «بناء الأمة» في ظل أي من الصيغ المقترحة.

4 - الاعتراف الدولي (رسمي وغير رسمي):

لدى العالم قليل من التسامح مع نظام الفصل العنصري الصريح كما جاء في الصيغة الأولى، وعلى الرغم من ذلك فسيلازم الأمر بعض الوقت لرفضه؛ فنظام الفصل العنصري بجنوب إفريقيا لم يُقَاطع بين عشية وضحاها. وسيُعترف العالم تلقائياً بالصيغة الثانية أو الثالثة بمجرد تطبيق أي منهما. الصيغة الرابعة ستعارضها الولايات المتحدة. أما أوروبا فتهتم أكثر بتسوية النزاع، نظراً للقرب الجغرافي والمسؤولية التاريخية التي تشعر بها؛ لذلك ستعترف بهذا المقترح إذا وجدت جماعات الضغط واللوبيات الإسرائيلية في هذه الدول مصالحها فيه، أو على الأقل أفضل العروض المتاحة. ولكن بالتأكيد ستكون الصيغة الثالثة أكثر إغراءً لهم.

الفئات الأربعة				أوجه المقارنة	
دولة فلسطينية واحدة	دولة واحدة موحدة	المقترحات الكونفدرالية	الإصهار الإسرائيلي		
				القبول العام	
دولة فلسطينية واحدة	دولة واحدة موحدة	المقترحات الكونفدرالية	الإصهار الإسرائيلي	1	
يمكنه كسب أرضية كبيرة بسهولة، لكونه المطلب التقليدي للفلسطينيين، ورفض إسرائيلي تام.	دعم فلسطيني متزايد، ودعم إسرائيلي ضعيف جدا (شبه منعدم)	دعم بسيط من كلا الطرفين	شعبية عالية وسط الإسرائيليين، ومرفوض تماما من الفلسطينيين.	2	
		سيتم تشارك الأراضي؛ لذلك ستقل أهمية سؤال الحدود.	تبقى كما هي الآن.	الحدود والأراضي	القبالية للتطبيق
قابلة للتطبيق.	ممكنة، ولكن لن تكون محور الاهتمام.	غير قابلة للتطبيق.	غير قابلة للتطبيق.	العدالة الانتقالية	
دولة ديمقراطية مع حقوق سياسية متساوية للجميع.	دولة ديمقراطية موحدة، مع تساوي الجميع في كافة الحقوق	اتحاد كونفدرالي ديمقراطي، ويظل الفلسطينيون تابعون.	أبارتهايد (نظام فصل عنصري).	نظام الحكم	
بحاجة إلى إعادة بناء.	بحاجة إلى إعادة بناء.	ستبقى المؤسسات الإسرائيلية كما هي، لكن المؤسسات الفلسطينية والمؤسسات المشتركة بحاجة للإنشاء.	تبقى كما هي.	المؤسسات	
هوية فلسطينية للعرب واليهود.	هوية جديدة.	يحتفظ كلا المجتمعين بهوياتهم الخاصة.	هوية إسرائيلية مهيمنة، مع كبت للهوية الفلسطينية.	الهوية الثقافية واللغة	
يمكن ضمان الأمن إذا مُنح اليهود كافة الحقوق السياسية والمدنية بالمساواة مع الفلسطينيين.	قد تكون هناك قدرة على ضمان الأمن؛ باعتبار أنه سينشأ جهاز أمن تمثيلي جديد. وستحل الهوية الجديدة محل المطالبات القديمة.	صعوبة ضمان الأمن مع بقاء المؤسسات الإسرائيلية القديمة، وصعوبة الإبقاء على مزاعم متناقضة (إذا استمرت الصهيونية).	استمرار الصراع.	الأمن (الداخلي والخارجي) ، وإنهاء المطالبات	3
يجب وضع سياسة اقتصادية جديدة لسد الفجوة والتعويض. وقد ينظر الخبراء للفلسطينيين كـ"عبء".	يجب وضع سياسة اقتصادية جديدة لسد الفجوة. وقد ينظر الخبراء الاقتصاديون للفلسطينيين كـ"عبء".	ستكون هناك إمكانية لدمج الاقتصادين بسهولة.	ستواصل إسرائيل بسهولة استغلال العمالة الفلسطينية، وسيظل الاقتصاد الفلسطيني تابعا للاقتصاد الإسرائيلي. وستحدث حملات المقاطعة ضرراً كبيراً بالاقتصاد إذا تلقت الدولة دعماً رسمياً عالمياً.	الاقتصاد	
الصهاينة المتعصبون سيثيرون حرباً أهلية.	قبول المجتمعين لمعايير جديدة، محل شك.	لن تكون هناك إمكانية لدمج المجتمعين.	تكتيف للصراع المجتمعي.	الانسجام المجتمعي	
ربما يجد بعض المعارضة في الغرب (في الدول التي توجد بها لوبيات إسرائيلية قوية، كالولايات المتحدة).	سهل الحصول عليه.	سهل الحصول عليه.	صعب جدا.	الاعتراف الدولي	

جدول ٣: ملخص للحلول.

رابعاً - سيناريوهات: إلى أين نتجه؟

إن المسار العام لواقع الأمور يتجه ناحية السيناريو الأول (إصهار الفلسطينيين، والقضاء على القضية الفلسطينية)، وخاصة مع مشروع ترمب المعروف بـ«صفقة القرن». والقوى التي ستعارض هذا المشروع بطبيعة الحال - السلطة الفلسطينية وحماس والأردن - إما منزوعة الفاعلية، أو مرهقة، أو غير قادرة - بنيويًا - على المقاومة. ولن يكون لرفض أوروبا المتوقع لهذه الصيغة تأثيرًا كبيرًا نظرًا للتراجع الشديد في فاعلية أوروبا في القضية الفلسطينية، والتي في أحسن الأحوال أقل كثيرًا من فاعلية الولايات المتحدة.

مالم يتمكن الفلسطينيون (حماس وفتح) من إتمام المصالحة، و التوحيد تحت مظلة واحدة وبرنامج سياسي واحد يقبل الصيغة الثالثة أو الرابعة، فلن تكون هناك فرصة كبيرة لأي منهما لإحراز أي تقدم. وإذا كان ظهور قيادة فلسطينية جامعة أمرًا ممكنًا، إلا أن دراسة سريعة للاجتماع الفلسطيني ستظهر خلاف ذلك.

إن السيناريو الرابع على وجه الخصوص يبدو بعيد المنال طالما استمر الخلل الحالي في ميزان القوى. فالنظام الدولي متحيز جدًا للجانب الإسرائيلي (الولايات المتحدة تدعم إسرائيل بكل قوتها، والاتحاد الأوروبي وروسيا بالكاد يقدمان دعمًا ضعيفًا لاقتراح الدولتين، والصين غير مبالية). إن الأمر يتطلب وحدة فلسطينية صريحة، كتلك التي كانت تحت قيادة أبي عمار في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن السابق، مع دعم إقليمي قوي، وهو ما لا يوجد حاليًا بطبيعة الحال. إلا أن حقيقة قبول فكرة تشكيل اليهود الجزء الأكبر من الدولة، ستؤدي في النهاية إلى أن تصبح أوروبا أقل عدائية للفكرة، بل وقد تميل إليها بعض القوى الأوروبية.

المراجع

- 1- AFP. (2019, May 3). 'Let's just not say it': Jared Kushner says 'two-state' label hinders Middle East talks . Retrieved from The Guardian: <https://www.theguardian.com/world/2019/may/03/lets-just-not-say-it-jared-kushner-says-two-state-label-hinders-middle-east-talks> ; Donald Trump avoids pledge to Israel-Palestine two-state solution. (February 16,2016). Retrieved from The Irish Times: <https://www.irishtimes.com/news/world/middle-east/donald-trump-avoids-pledge-to-israel-palestine-two-state-solution-1.2977768>
- 2- يعتقد على نطاق واسع أن الموقف الأصلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، على الأقل منذ قرار اللجنة التنفيذية عام 1969، يستند إلى ما نسميه اليوم-«حل الدولة الواحدة».
- Gresh, A. (2010, October). A history of conflict between opposing ideals. Retrieved from Le Monde diplomatique: <https://mondediplo.com/2010/10/03binationalism> ; Leila Farsakh, "A Common State in Israel-Palestine: Historical Origins and Lingering Challenges," Ethnopolitics 15, no. 4 (2016): 386; Aly, A. M. (2019). The Case for the One-State Solution. Retrieved from The Cairo Review: <https://www.thecairoreview.com/essays/the-case-for-the-one-state-solution> ;
- <https://www.diwanalarab.com/spip.php?article49447> عز الدين المناصرة. (27 آذار، 2018). مشروع الدولة الواحدة «ثنائية القومية». تم الاسترداد من ديوان العرب: <https://www.independentarabia.com/node/9046>؛ خليل موسى. (22 شباط، 2019). حلّ الدولتين أو الدولة الواحدة... هل يملك الفلسطينيون «ترف الاختيار»؟ تم الاسترداد من انديبننت عربية: <https://www.independentarabia.com/node/9046>؛
- 3- Binationalism. (n.d.). Retrieved from Encyclopedia.com: <https://www.encyclopedia.com/humanities/encyclopedias-almanacs-transcripts-and-maps/binationalism>
- 4- صقر أبو فخر. (22 تشرين الأول، 2018). الدولة ثنائية القومية في فلسطين.. واقع الحال والمحال. تم الاسترداد من العربي الجديد: <https://www.alaraby.co.uk/opinion/2018/10/21/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AD>
- 5- Karmi, G. (2002). A Secular Democratic State in Historic Palestine: An Idea Whose Time Has Come? Exter: Al-Adab.
- 6- Lijphart, Arend (1977). Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration. New Haven, CT: Yale University Press; and Bilgh, A. (2003). The Israeli Palestinians. London: Frank Cass Publishers. Pg 24.
- 7- Baofu, Peter. "The future of post-human migration. A Preface to a New theory of Sameness, Otherness, and Identity." (2013).
- 8- McCormick, John (2002) Understanding the European Union: A Concise Introduction, Palgrave, Basingstoke, pg. 6.
- 9- Sales, B. (2018, April 8). Netanyahu's promise to annex the West Bank settlements, explained. Retrieved from Jewish Telegraphic Agency: <https://www.jta.org/2019/04/08/israel/netanyahus-promise-to-annex-the-west-bank-settlements-explained>
- 10- إسرائيل قلقه للغاية بشأن هذا الأمر، وتعمل جاهدة على عدم ظهورها كدولة فصل عنصري، رغم استمرارها في ممارسة الفصل العنصري. انظر على-سبيل المثال:
- The INSS Plan: A Strategic Framework for the Israeli-Palestinian Arena. (n.d.). Retrieved from INSS: <https://www.inss.org.il/inss-plan-political-security-framework-israeli-palestinian-arena/>
- 11- See: Oren, M. (2009, May). Seven Existential Threats. Retrieved from Commentary Magazine: <https://web.archive.org/web/20090508143226/http://www.commentarymagazine.com/viewarticle.cfm/seven-existential-threats-15124> ; Gideon Alon, A. B. (2003, December 18). Netanyahu: Israel's Arabs Are the Real Demographic Threat. Retrieved from Haaretz: <https://www.haaretz.com/1.4802179> ; and Heller, A. (2018, March 27). Expert confirms Jews and Arabs nearing population parity. Retrieved from Times of Israel : Oren, M. (2009, May). Seven Existential Threats. Retrieved from Commentary Magazine: <https://web.archive.org/web/20090508143226/http://www.commentarymagazine.com/viewarticle.cfm/seven-existential-threats-15124>
- 12- Right-wing, mostly Jewish US groups lobby Trump to back West Bank annexation. (2019, April 16).Retrieved from Times of Israel:<https://www.timesofisrael.com/right-wing-us-groups-lobby-trump-to-back-west-bank-annexation/>
- 13- Kraft, D. (2019, March 25). Haaretz Poll: 42% of Israelis Back West Bank Annexation, Including Two-state Supporters. Retrieved from Haaretz:<https://www.haaretz.com/israel-news/israeli-palestinian-conflict-solutions/.premium-42-of-israelis-back-west-bank-annexation-including-two-state-supporters-1.7047313>
- 14- يمكنك العثور على وجهات النظر التي تشكل المفاهيم الرئيسية حول التفكير الكونفدرالي، في: An Israeli-Palestinian Confederation: A viable alternative for the "two states solution". Natanya Academic College, Für Die Freiheit; Le Vine, Mark, and Mathias Mossberg, eds. One land, two states: Israel and Palestine as parallel states. University of California Press, 2014,



انظر على سبيل المثال مقابله الموثقة بالأعلى، ومقاله: <http://www.ipconfederation.org/> وكذلك خطب وكتابات الاتحاد الاسرائيلي الفلسطيني:

15- See: Mathias Mossberg, M. L. (2014, July 8). Why Israel and Palestine Should Get Rid of Their Borders and Become Two Overlapping States. Retrieved from Huffpost: https://www.huffpost.com/entry/israel-palestine-get-rid-of-borders_b_5656281?guccounter=1

16- Ami, S. B. (2011). Shlomo Ben Ami on the Israeli Palestinian confederation. Retrieved from <https://www.youtube.com/watch?v=Ph5Or1yfwgA>

17- انظر على سبيل المثال مقابله الموثقة بالأعلى، ومقاله:

Ami, S. B. (2019, January 18). A Three-State Solution for Israel and Palestine? Retrieved from Project Syndicate: <https://www.project-syndicate.org/commentary/three-state-solution-for-israel-palestine-by-shlomo-ben-ami-2019-01?barrier=accesspaylog>

18- Staff, T. (2018, September 3). Rivlin: Confederation with Palestinians may be 'momentous opportunity' for peace. Retrieved from Times of Israel: <https://www.timesofisrael.com/rivlin-confederation-with-palestinians-may-be-momentous-opportunity-for-peace/>

19- انظر الفيديو التشجيعي:

<https://www.youtube.com/watch?v=4k9BnlWAtgE>

20- <http://www.ipconfederation.org/>

21- انظر أيضا خطاباً مختلفاً حول مسألة الكونفدرالية:

Scheindlin, D. (2018, June 29). An Israeli-Palestinian Confederation Can Work. Retrieved from Foreign Policy :

<https://foreignpolicy.com/2018/06/29/an-israeli-palestinian-confederation-can-work/>

22- انظر موقع حملة دولة ديمقراطية واحدة، وكذلك:

Yousef, A. (2012). The one state Solution: An Alternative Vision for Ending the Israeli-Palestinian Conflict. CUNY Academic Works.

23- ان الأساس الصهيوني نفسه يحمل بذور الفصل العنصري والتمييز. ESCWA ذكر أحد تقارير

24- Tilley, Virginia. The one-state solution: A breakthrough for peace in the Israeli-Palestinian deadlock. University of Michigan Press, 2010.

25- Halper, J. (2013, May 3). The 'One Democratic State Campaign' program for a multicultural democratic state in Palestine/Israel. Retrieved from Mondoweiss: <https://mondoweiss.net/2018/05/democratic-multicultural-palestine/>

26- انظر على سبيل المثال:

27- Zveloff, N. (2017, February 13). Israel's President Backs One-State Solution — With Equal Rights for Palestinians. Retrieved from Forward: <https://forward.com/fast-forward/362943/israels-president-backs-one-state-solution-with-equal-rights-for-palestina/>

28- انظر: <https://electronicintifada.net/blogs/ali-abunimah/one-state-solution-democratic-israel-will-reject-it-says-un-boss>

29- انظر:

Abu-Odeh, L. (n.d.). The Case for Binationalism. Retrieved from Boston Review: <http://bostonreview.net/forum/la-ma-abu-odeh-case-binationalism>

30- انظر:

Quigley, John. The Statehood of Palestine: international law in the Middle East conflict. Cambridge University Press, 2010.

31- انظر استفتاء هآرتز المذكور سابقاً:

انظر:

Tibon, A. (2018, December 15). One-state Solution Gains Ground in America – and pro-Israel Groups Are Worried. Retrieved from Haaretz: <https://www.haaretz.com/us-news/premium-one-state-solution-gains-ground-in-america-and-pro-israel-groups-are-worried-1.6744283> ; and Tibon, A. (2018, December 13). Increasing Number of Americans Prefer One-state Solution to Israel-Palestinian Conflict, U.S. Study Finds. Retrieved from Haaretz: <https://www.haaretz.com/us-news/premium-more-and-more-americans-prefer-one-state-solution-study-finds-1.6741213>

21

نبذة عن الكاتب:

حسان عمران - حقوقي وباحث مهتم بالقانون الدولي وشؤون الشرق الأوسط، قام مؤخراً بنشر كتاب بعنوان: "تقييم الخطاب الموالي لإسرائيل: دراسة حالة الخطاب الهندي".

نبذة عن منتدى الشرق:

منتدى الشرق هو شبكة دولية مستقلة تتمثل مهمتها في إجراء أبحاث نزيهة وتطوير استراتيجيات طويلة الأمد لضمان التطور السياسي، والعدالة الاجتماعية، والازدهار الاقتصادي لشعوب منطقة الشرق. ويقوم بتنفيذ ذلك من خلال تعزيز مثل المشاركة الديمقراطية، وتوعية المواطنين، والحوار بين أصحاب المصالح المتعددة، والعدالة الاجتماعية، وإجراء الأبحاث التي تخدم المجتمعات على نطاق أوسع.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No.:68 34197 Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

sharqforum.org

    / SharqForum

 / Sharq-Forum

المنتدى الشرق
ALSHARQ FORUM

مسح أولي لحلول الدولة الواحدة للقضية الفلسطينية: المقترحات، والقابلية للتطبيق، والتقبل الشعبي

أصبح حل الدولتين ومنطق التقسيم بين فلسطين وإسرائيل يُنظر إليه، على نطاق واسع، وكأنه قد عفا عليه الزمن. وشهدنا عودة ظهور منطق «الدولة الواحدة» - الذي كان مستبعدا تماما في اتفاقية أوسلو والمفاوضات التي تلتها. وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح الأطر النظرية لبعض صور حل الدولة الواحدة (ثنائية القومية، ونظام المحاصصة consociationalism، والتعددية الثقافية، والكونفدرالية) ثم تقسمهم إلى أربع فئات بناءً على الحلول التي يقدمونها للقضايا الرئيسية المتنازع عليها مثل: القدس، وقضية اللاجئين، وكذلك المواقف السياسية لمقترحيها. وتقتصر الدراسة تقسيم هذه المقترحات إلى أربع فئات: أولاً، المقترحات الإسرائيلية بالاصهار، والتي تهدف إلى القضاء على الهوية الفلسطينية وتعزيز الوضع الراهن لدولة إسرائيلية واحدة، يكون فيها الإسرائيليون مواطنين من الدرجة الأولى، بينما يكون العرب -في أحسن الأحوال- مواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة. ثانياً، مقترحات بكونفدرالية تهدف إلى تقاسم نفس الأرض مع احتفاظ كل مجتمع بهويته الخاصة. ثالثاً، المقترحات الموحدة، التي تقترح دمج الهويتين معاً لتكوين هوية مشتركة جديدة. رابعاً، المقترحات الفلسطينية الأصلية المبنية على وعود بريطانيا - التي وردت في «الورقة البيضاء» عام ١٩٣٩- والموقف الأصلي لمنظمة التحرير الفلسطينية وهو المناداة بدولة فلسطينية واحدة لكل من العرب- مسلمين ومسيحيين- واليهود. وأخيراً، تناول الدراسة السيناريوهات المحتملة بناءً على قراءة عامة لمسارات العمل الحالية.